السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات العربية (2011-2019)

Turkish foreign policy towards the Palestinian Cause in light of the Arab changes (2011-2019)

[1] **أ.د أسامة محمد أبو نحل** ، أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر
[2] **د.بهاء الدين عبد ربه خلف الله** ، باحث في دراسات الشرق الأوسط
[2.1] جامعة الأزهر – غزة
bahaa_1971@hotmail.com osamabunahel@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 15-09-2022؛ تاريخ المراجعة : 09-04-2025 ؛ تاريخ القبول : 31-03-2025

ملخص:

تُعدُّ القضيّة الفلسطينيّة من أهم القضايا الإسلاميّة والعربيّة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبذل (إسرائيل) قصارى جهدها في استغلال الحالة العربيّة المترهلة، في ظل غياب موقفٍ عربيٍّ ودوليٍّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة لإنهائها. و تحاول كثيرٌ من الدولة العربيّة والإسلاميّة استغلال القضيّة الفلسطينيّة لأجنداتها الخاصّة، ومن ضمنها السياسة الخارجيّة التركيّة التي لا يمكن في حالٍ من الأحوال تحليل سياساتها تجاه القضيّة الفلسطينيّة بمعزلٍ عن الصراع العربي الإسرائيلي. ولا يمكن لأي سياسة خارجيّة لأي دولة في العالم أن تنجح دون ربط هذين المتغيّرين بعضهما ببعض، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما لا يمكن تحليل السياسات والمواقف التركيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار جملة الأحداث والمتغيّرات التي شهدتها المنطقة العربيّة سيما منذ بداية الحراكات العربيّة التي اندلعت في أواخر عام 2010، وكذلك جملة الأحداث التي تشهدها الحالة الفلسطينيّة من انقسامٍ سياسيٍّ داخلي الذي طال أجله.

وتناولت الدراسة مناهج ومحاورًا عدّة تتعلق بدور السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، في ظل المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة، مثل: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى نظرية صنع القرار. وخلصت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، أهمها: إن تحوُّلًا حادًّا في السياسة الخارجيّة التركيّة طرأ تجاه (إسرائيل)، لمساندة القضيّة الفلسطينيّة التي اتسمت بالثبات والدعم الاقتصادي السياسي على الصعيدين الرسمي والشعبي لصالح الفلسطينيين، ممّا عرّض العلاقات التركيّة الإسرائيليّة للاهتزاز.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجيّة التركيّة، القضيّة الفلسطينيّة، المتغيّرات العربيّة، الدور الإقليمي التركي.

Abstract

The Palestinian cause is one of the most important Islamic and Arab issues at the regional and international levels. Israel exerts great efforts to put an end to Palestinian cause in light of the absence of the Arab states, exploiting the weakness of Arab and Islamic states. Many Arab and Islamic states seek to use the Palestinian cause for their own agendas, including Turkish foreign policy, which its policies toward the Palestinian cause cannot be analyzed in isolation from the Arab-Israeli conflict. No country's foreign policy, in the world, cannot succeed without linking the two variables of the local, regional or international. Moreover, we could not analyze the Turkish foreign policy and its position toward the Palestinian issue without examining the Arab rises, which erupted in late 2010, as well as the aspects of all events witnessed in Palestine from a long-standing internal political division.

The study dealt with several approaches related to the role of Turkish foreign policy towards the Palestinian cause, in light of regional and international variables, such as: the historical approach, the descriptive and analytical approach, in addition to the theory of decision-making. The study concluded with a number of results, the most important of which is that a sharp shift in Turkish foreign policy has occurred towards (Israel), to support the Palestinian cause, which was characterized by stability and political economic support at the official and popular level in favor of the Palestinians, which exposed Turkish-Israeli relations to vibration.

Keywords: Turkish foreign policy, the Palestinian Cause, Arab changes, the Turkish regional role.

المقدمة

لم تسْر السياسة ا لخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة على وتيرةٍ واحدة، حيث تباينت هذه السياسة من آونة لأخرى، غير أنها ومنذ تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 ، أخذت هذه السياسة في التباين لصالح القضيّة الفلسطينيّة. وفي ضوء التنافس التركي على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، عمدت السياسة الخارجيّة التركيّة لتعديل موقفها لصالح الفلسطينيين، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن في علاقاتها مع الفلسطينيين و(إسرائيل) على حدٍّ سواء.

❖ **أهمّية الدراسة :** تكمن أهمّية الدراسة من خلال:

- أهمية القضيّة الفلسطينيّة من خلال مكانتها الإقليميّة والدوليّة، والأهمّية الإسلاميّة والثقافيّة أيضًا المتعلّقة بقضيّة القدس، لا سيّما في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني.
- السياسية الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، من خلال إرثها الإسلامي والتاريخي الذي يربطها بهذه القضيّة.
- تردي الحالة الداخليّة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى استغلال (إسرائيل) هذه المتغيّرات العربيّة، وتمرير مخططاتها الاستيطانيّة والتهويديّة.

❖ **مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:** تبرز إشكالية الدراسة في أنَّ السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، بدأ يأخذ منحى آخر في مجال التنافس الإقليمي لتشمل تنافسًا أعمق، يمتد إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها، إذ تسعى تركيا لاعتباراتٍ خاصة بمصالحها للسعي والسيطرة والزعامة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال الولوج من بوابة القضيّة الفلسطينيّة التي ترى فيها النافذة نحو المنطقة، إلّا أن هذا السعي يصطدم بواقعٍ أكثر تعقيدًا، في ظل وجود أطرافٍ عربيّة وإقليميّة كإيران التي ترفض مثل هذه السيطرة.

وتمحورت مشكلة الدراسة حول سؤالٍ رئيسي مفاده : **ما دور السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل المتغيّرات العربيّة (2011-2019)؟**

ويتفرّع عن هذا السؤال أسئلة جانبيّة عدّة، هي:

1. ما هي المحدّدات والأدوات التي تمتلكها تركيا لبسط نفوذها الإقليمي؟
2. ما أثر خطورة الانقسام الفلسطيني على الأهمّية الجيوسياسيّة والاستراتيجيّة للقضيّة الفلسطينيّة؟
3. ما الدور الذي تقوم به السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل الانقسام الفلسطيني، والعلاقة الاستراتيجيّة مع (إسرائيل)؟
4. ما مدى الوعي الفلسطيني والعربي بإعادة الروح للقضيّة الفلسطينيّة، في ظل المتغيّرات العربيّة منذ عام 2011؟
5. كيف توظّف تركيا القضيّة الفلسطينيّة في سياق تنافسها الإقليمي؟

❖ **أهداف الدراسة :** سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف عند المحدّدات والأدوات التي تمتلكها تركيا لبسط نفوذها الإقليمي.
2. بيان أثر خطورة الانقسام الفلسطيني على الأهمّية الجيوسياسيّة والاستراتيجيّة للقضيّة الفلسطينيّة.
3. التعرُّف على الدور الذي تقوم به السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل الانقسام الفلسطيني، والعلاقة الاستراتيجيّة مع (إسرائيل).
4. إيضاح مدى الوعي الفلسطيني والعربي بإعادة الروح للقضيّة الفلسطينيّة، في ظل المتغيّرات العربيّة منذ عام 2011.
5. بيان كيفية توظيف تركيا القضيّة الفلسطينيّة في سياق تنافسها الإقليمي.

❖ **فرضيّة الدراسة :** من أجل الإحاطة بجوانب المشكلة البحثيّة التي تتعلّق بالدراسة، يمكن صياغة الفرضيّة على الشكل التالي:

دارت فرضيّة الدراسة حول الإجابة على التساؤل الذي يتناول **دور السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل المتغيّرات العربيّة (2011-2019).**

- تفرض الدراسة، أنه كلما غابت القضّية الفلسطينّية عن الاهتمام العربي في ظل المتغّيرات التي شهدتها المنطقة العربّية، فإن ذلك يؤثّر على السياسة الخارجّية التركّية تجاه القضّية الفلسطينّية.

- أن انفتاح السياسة الخارجّية التركّية إقليميًّا ودوليًّا، وعلاقتها الاستراتيجّية بـ (إسرائيل) سيؤدي إلى لعب دوٍّر كبير تجاه القضّية الفلسطينّية.

❖ **منهجية الدراسة :** اعتمدت الدراسة على مناهج عّدة منها:

1. **المنهج التاريخي:** الذي يصف الوقائع والأحداث التي حدثت في السياق لربطها بالحاضر، ودراستها وتفسيرها من أجل تحليلها، وذلك من أجل فهم الحاضر بناًء على أحداث الماضي، والتنبؤ بالمستقبل.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** بهدف استيعاب الموقف التركي تجاه القضّية الفلسطينّية، وكيف أثّرت مواقف تركيا نحو دورها الإقليمي.
3. **نظرية صنع القرار:** لما له من أهمّية كبيرة على المستقبل الذي ينتظر القضّية الفلسطينّية في ظل المتغّيرات العربّية، نظرًا لأهمّية اتخاذ القرار التي تبنى على التفكير السليم، للوصول إلى قرار يتصف بالمرونة، والقابلّية للخروج بنتائج جيدة وفّعالة.
4. **النظرّيات التي تتعامل مع ظاهرة التنافس في العلاقات الدولّية،** مثل: نظرّية الدور، ونظرّية توازن القوى. وستساعد هذه النظرّيات على توضيح حدود، وقيود الأدوار الجوهرّية المفروضة على تركيا للتنافس على الدور الإقليمي.

تمهيد:

شكّلت القضّية الفلسطينّية الذريعة الأساسّية التي تتبناها السياسة التركّية للتدخّل في قضايا المنطقة العربّية في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومثّلت موضوعًا تعبويًّا استغله واضعو السياسة التركّية للتغلغل في الوعي الشعبي، والمزايدة على الأنظمة العربّية، وتوظيف الدور التركي في القضّية لاكتساب شرعّية إسلامّية، وبناء مكانة اقتصادّية، وتأثير إقليمي ودولي [1]. وكان التباين في السياسة التركّية تجاه القضايا الإقليمّية في الشرق الأوسط سيما القضّية الفلسطينّية، وعلاقاتها مع (إسرائيل) وذلك من خلال النفوذ الأمريكي، حيث لا يمكن لأي سياسة خارجّية لأي دولة تجاه القضّية الفلسطينّية أن تكون بمعزلٍ عن التعاون الإسرائيلي لهذه الدولة أو تلك. وعلى الرغم من التوتّر الذي شهدته العلاقة بين (إسرائيل) وتركيا بسبب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث دفعت تركيا الكثير من أجل تمكين سياساتها الخارجّية، حتى وصل الأمر بها إلى أن تقدّم أرواح أبنائها أثناء إبحار سفينة مرمرة إلى غزة من أجل القضّية الفلسطينّية.

بالإضافة إلى ذلك؛ يصعب تحليل أي سياسة أو أي جهة خارجّية سيما السياسة الخارجّية التركّية التي تتجه نحو القضّية الفلسطينّية، دون الأخذ بعين الاعتبار أو الربط بين أمرين مهمين؛ **أولهما:** على الصعيد الفلسطيني العربي، **والآخر:** على الصعيد الإسرائيلي، مع وضع أسس وقواعد لتحديد ملامح هذه العلاقة، حيث لا يمكن أن توضّح السياسة التركّية تجاه القضّية الفلسطينّية دون ربط هاتين العلاقتين معًا، وهذا ليس من باب الازدواجّية؛ بل بسبب حالة التنافس القائم بين الطرفين منذ ثلاثة وسبعين عامًا، سيما في فترة ما بعد الحراكات العربّية التي اندلعت في أواخر عام 2010، وما تتعّرض له منطقة الشرق الأوسط من توتّرات وصراعاتٍ داخلّية، ألحقت الضرر بالقضّية الفلسطينّيةجّراء الضعف والترّهل العربي والإسلامي في المنطقة، مما ساهم في تفّرد (إسرائيل) في قراراتها تجاه الصراع القائم بينها وبين الفلسطينيين، وتحديد الجهة المسموح لها بالتدخّل بما يروق لها، للتدخّل في القضّية الفلسطينّية والذي يمر من خلالها.

---

[1] - طه، همام (2016/12/20)**سيّاسة أردوغان تجاه القضيـّة الفلسطينيـّة.. استثمار سياسي"**، موقع العرب؛ https://alarab.news/سياسة-أردوغان-تجاه-القضية-الفلسطينية-استثمار-سياسي

أولًا: أثر موقع تركيا على السياسة الخارجيّة التركيّة

يُعدُّ الموقع الجغرافي من العوامل التي تمارس تأثيرًا كبيرًا في مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي، حيث إنه يجسّد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياساتها، فمثلًا الدول التي لها سواحل وحدود بحريّة، وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالًا بالعالم، وتتمتّع بعلاقاتٍ تجاريّةٍ وسياسيّةٍ نشطة مع الدول الأخرى، أمّا الدول المغلقة والتي ليس لها حدود بحريّة؛ فهي واقعة في مأزق يشكّل عبئًا كبيرًا، ويحرمها من الاتصال مع العالم الخارجي، ممّا يؤثّر في نوعيّة علاقاتها مع الدول الأخرى. وقد أعطى أصحاب نظريّة الجغرافيا السياسية لموقع الإقليم وطبيعته أهميّة عظمى، منذ أن أسّس الجغرافي الألماني (فردريك راتزل) في نهاية القرن الماضي، العلم الذي يهتم بدراسة العلاقة بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدى، والشكل الخارجي، والموقع. أمّا من الناحية الداخليّة فهي تتعلّق بمنطقة القلب والمناطق الحضاريّة والتركيبة السكانيّة والثقافيّة التي تتمتع بها الدولة التركيّة [1].

على ضوء ما سبق؛ نتبيّن أهميّة الموقع الجغرافي لأي دولة والذي ينعكس على سياساتها الخارجيّة وكذلك الداخليّة، كما يلعب دورًا مهمًّا في رسم السياسات الخارجيّة للدولة؛ فهناك دول تسهم مواقعها في إضعافها،نظرًا لعدم تمتّعها بمنافذ بحريّة تستطيع من خلالها الاتصال الخارجي، وتسمى دول حبيسة مثلًا: العراق على سبيل المثال لا الحصر، كما أن الموقع يحدد حجم قوة الدولة، ومعرفة مجالها الحيوي والجيوسياسي. وبهذا،تتمتّع تركيا بموقعٍ جغرافي استراتيجي وجيوسياسي مهم، وأنها تتمتّع بمؤثّراتٍ خارجيّةٍ تنعكس على سياساتها الخارجيّة، حيث إن تركيا تتمتّع بموقعٍ مهمٍّ يربط أوروبا بآسيا ومتلقى قارات، وتتمتّع بإرثٍ تاريخي وإسلامي مهم، يجعلها تؤثّر على المحيط الخارجي سيما العالمان العربي والإسلامي. من هنا، كان لهذا الموقع انعكاس على السياسة الخارجيّة سيما القضيّة الفلسطينيّة، والعلاقة مع الإسرائيليين.

ولتركيا موقعٍ جغرافي متميّز؛ فهي جسر متعدّد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي تربط العالم الإسلامي والعالم الغربي كونها دولة علمانيّة إسلاميّة؛ فتركيا كانت حجر الأساس في التصدي للاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول الوصول إلى المياه الدافئة، فهذه المكانة أعطت لتركيا دورٌ إقليميًّا الذي كانت قد ابتعدت عنه. فقد رأت تركيا أن الابتعاد عن دورها، أضعف مركزها الإقليمي وعلاقاتها بدول الشرق الأوسط. فتركيا كدولة تتحكّم في مضيقي البسفور والدردنيل، وهذا يعطي لها ميزة التحكّم بمدخل البحر الأسود والبحر المتوسّط، الأمر الذي يعطي لها حرية ومكانة تجاه منطقة الشرق الأوسط [2].

قام حزب العدالة والتنمية بطرح رؤيةٍ جديدةٍ للسياسة الخارجيّة التركيّة تعتمد على تعدّد الأبعاد والاتجاهات، وتوجّه نحو بناء علاقات وتحالفات متعددة، وسار باستراتيجيّة مغايرة للسياسة السابقة لتركيا التي اعتمدت على سياسة الانكفاء على الذات، فيما يخص العالم العربي والشرق الأوسط، باعتبارها منطقة مليئة بالمشاكل، ويقوم هذا المفهوم على الفهم العميق لتاريخ تركيا وجغرافيّتها الحضاريّة، والتراكم النابع للسياسة الناجحة، وأن تتحوّل تركيا كمركزٍ مهمٍّ للاهتمام، ومركز للعلاقات الدوليّة من خلال:

أولًا: تبنّي سياسة حاسمة تقرأ بشكل صحيح التطوّرات الإقليميّة والدوليّة، وتتخذ الخطوات الضروريّة في وقتها، وتتعالى على حسابات المصالح الآنيّة، وتبقى مرتبطة بقيم الحزب.

ثانيًا: اعتماد طريقة إعادة تفسير تاريخ وموقع تركيا الجغرافي بمفهوم العمق الاستراتيجي، باتباع سياسة ديناميكيّة مركزها تركيا، تظهر رؤية الحزب واستراتيجيّته وتصوُّراته للحل [3].

---

[1]- الخزاعلة، أحمد (2018)،**أثر "الموقع الجغرافي على السياسة الخارجيّة التركيّة 2002-2015"**، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مجلد 45، عدد 4، عمّان الجامعة الهاشميّة، ص89.

[2]- بوشبية، فكرون؛ الأمين، مبدوعة (2018)،**مكانة القضيّة الفلسطينيّة في السياسة الخارجيّة التركيّة 2003-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجلفة، ص9.

[3]- الزعتري، أحمد (2017)،**العلاقات التركيّة الإسرائيليّة 2002-2016**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص39.

ومن المعلوم، أن تركيا و(إسرائيل) كانتا شريكين استراتيجيين منذ التسعينّيات من القرن الماضي، وحتى حدوث الأزمة غير المسبوقة بين البلدين خاصة منذ شتاء عام 2009، ما أحدث تحوُّلًا جذريًّا في العلاقات التركّية الإسرائيلّية. ولتحليل المأزق في العلاقات الثنائّية بين البلدين، نجد أن حزب العدالة والتنمية اتبع في سياسته الخارجّية تجاه منطقة الشرق الأوسط نهجًا جديدًا، حيث أنهى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، مصادر الشراكة الاستراتيجّية بين تركيا و(إسرائيل). فقد نجح حزب العدالة والتنمية الذي له جذوره في الإسلام السياسي، في التعبئة ضد الدولة العلمانّية الديمقراطّية، وأعاد صياغة السياسة الخارجّية تجاه الشرق الأوسط حسب تصوُّره الإسلامي. وضمن هذا الإطار، أقامت حكومة حزب العدالة والتنمية علاقات سياسّية واقتصادّية وثيقة مع الأنظمة الإسلامّية السياسّية، مثل: إيران، والسودان، والسعودّية، وحركة حماس الفلسطينّية، وحزب الله اللبناني. كما أقام حزب العدالة والتنمية -أيضًا -علاقات وثيقة مع سوريا، حليف إيران وحركة حماس، حيث أّدت السياسة الخارجّية التركّية الجديدة، إلى تباينٍ حاسم في المصالح الاستراتيجّية بين تركيا و(إسرائيل). وبالتالي: غّيرت السياسة الخارجّية التركّية الجديدة بشكلٍ سلبيٍّ توازن القوى الإقليمي لـ (إسرائيل)، من خلال الحدّ من القّوة شبه العلمانّية، وكذلك الدول العربية المؤّيدة للنهج الأمريكي، مثل: مصر والأردن، مع تمكين القوى الراديكالّية المناهضة للسياسة الأمريكية. كما خلقت السياسة الخارجّية التركّية -أيضًا -تحدًيا أمنيًّا للموالين للولايات المتحدة كالسعودّية السُّنّية، من خلال تعزيز قّوة إيران الشيعّية في المنطقة [1].

وعليه، لو نظرنا إلى العلاقات التركّية الإسرائيلّية وانعكاسها على القضّية الفلسطينّية، فإنها تُعّد من العلاقات الاستراتيجّية والمتطّورة التي تسير باتجاهين؛ **الأول:** يتعلّق بالحسابات التركّية الداخلّية، والثاني: يتعلّق بالتغّيرات الإقليمّية والدولّية سيما الشرق الأوسط، كما أن في كثير من الأوقات تبقى بعض العلاقات الاستراتيجّية بين الدول هادئة وصامتة، لكنها تتأثّر بحدوث تغّيرات داخلّية وإقليمّية، كما حدث في سفينة مرمرة لفك الحصار على قطاع غزة في عام 2009، وراح ضحيتها العديد من الأتراك؛ فحينها لم تبقَ هناك علاقات هادئة ولا صامتة؛ بل بدأت تظهر على السطح، وتنعكس على العلاقات الخارجّية لتركيا و(إسرائيل)، كما أن الثانية مستفيدة من العلاقات التركّية لتقّربها إلى العالم العربي والإسلامي، على اعتبار أن تركيا تتمتّع بإرثٍ تاريخي وإسلامي عميق.

مثّلت أحداث الحِراكات العربّية تحدًّيا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجّية التركّية، حيث أوقعتها في مأزقٍ خطير كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادّية وعلاقاتها السياسّية مع الدول العربّية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطّية وحقوق الشعوب في نظم سياسّية ديموقراطّية تحقّق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها. ويرى البعض، أنه بمقدور تركيا القيام بتأثيرٍ أكبر في منطقة الشرق الأوسط، من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حياديّة، والتحكّم في نشاطها الإقليمي؛ فالانتقاد العلني لـ (إسرائيل) أكثر مّما ينبغي قد تكون له انعكاسات إيجابّية على السياسة التركّية الداخلّية وكذلك في الشارع العربي، إلّا أنه من غير المرّجح أن تكون هذه الاستراتيجّية هي الأفضل للمصالح التركّية [2].

و تستند تركيا في موقفها من فلسطين إلى ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، باعتبارها عضوًا في المنظّمة الدولّية، ومن واجبها أن تدعو إلى تنفيذ هذه القرارات. ومن المعروف تاريخيًّا، أن القضّية الفلسطينّية كانت -ولا زالت -موجودة وحاضرة بشكلٍ كبير لدى الشعب التركي، نظرًا للروابط الدينّية والتاريخّية. لذلك، كان للمواقف الشعبّية والاحتجاجّية دور كبير في دعم موقف الحكومة التركّية من فلسطين، ويؤكّد ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقوله: "عندما اتخذ قرارًا في السياسة الخارجّية فإنني أصغي كلّية إلى الشعب، وبالتالي: الشعب يشكّل قوة كبيرة للحكومة لاتخاذ القرارات". كما أن

[1]- Eligur (Banu) (May 2012), "Crisis in Turkish–Israeli Relations (December 2008–June 2011): From Partnership to Enmity", Middle Eastern Studies, Vol. 48, No. 3, p. 429.

[2]- عبد العزيز، أسماء (2017)،**العلاقات التركيّة الإسرائيليّة وثورات الربيع العربي 2002-2015**" المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ https://democraticac.de/?p=34162

الدور التركي ينطلق من الرؤية التركّية القائمة على أساس تحقيق الاستقرار والأمن إقليميًّا ودوليًّا، لأنه يعود بالفائدة السياسّية والاقتصاديّة على تركيا والدول الإقليميّة، حيث تعتبر القضّية الفلسطينّية مفتاح الاستقرار إقليميًّا ودوليًّا [1].

ويتبّين مماسبق أنفً ا؛ أن توجّه السياسة الخارجّية التركّية تتبع من المصلحة التركّية، وهذا لا يعيب أي دولة أن تذهب خلف مصالحها، ولكن دون أن تؤثّر على مصالح الدولة أو الطرف الآخر. فعندما تلتقي المصالح مع الدول يكون هنالك توافق سياسي بينهما، وهذا يؤدّي إلى وجود التحالفات، أي ربما تكون المصلحة بين أكثر من دولة في آن واحد. وفيما يتعلّق بالمصالح التركّية مع فلسطين -أيضًا -توجد مصالح مع (إسرائيل)، ولا يمكن فصل العلاقة لأي سياسة خارجّية تتعلّق بالقضّية الفلسطينّية دون وجود علاقة مع الجانب الإسرائيلي، وهنا يتعلّق الشيء بالمسألة الجيوسياسّية والاستراتيجّية، وذلك بسبب السيطرة الإسرائيلّية على فلسطين الانتدابّية.

ولا بدَّ أيضًا أن نذكر الورقة الفلسطينّية التي استطاع حزب العدالة والتنمية توظيفها بشكلٍ جيد، لكسب الرأي العام التركي المتعاطف أصلًا مع هذه القضّية، من منطلق ديني على الرغم من سطوة العلمانّية على مفاصل الحياة التركّية، من خلال المواقف الجريئة والانتقادات اللاذعة من قبل زعماء الحزب لإرهاب (إسرائيل) واعتداءاتها على الفلسطينيين [2].

تعتبر السياسة الخارجّية من أهم المؤثّرات على كيان الدولة وقوتها والتي تخضع للتطّورات حول البيئة السياسّية المحلّية والإقليميّة للدولة، كما أنها تكون ضمن مقتضيات ومؤثّرات لأمنها واستقرارها. وسابقًا، كانت تركيا تخضع لأكثر من مؤسّسة ووجهة لصناعة القرار، ورسم السياسة العامة لتركيا سيما السياسة الخارجّية، حيث أكثر هذه المؤسّسات وأهمها المؤسّسة العسكرّية ، بالإضافة إلى المؤسّسات الدينّية التي كانت تلعب دورًا كبيرًا في زمن المؤسّسة العسكرّية، وفي عهد حزب العدالة والتنمية لما تحمله من إرثٍ ديني، وجماعات الضغط حتى النقابات المهنّية، والمؤسّسات الإعلاميّة التي كانت من أخطر الوسائل المؤثّرة على المواطن. ولكن مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، أصبحت السياسة الخارجّية تخضع بالشكل الأكبر للمؤسّسة السياسّية، مع موافقة وتعاطٍ من قبل مؤسّسة الجيش التي خاضت المؤسّسة السياسّية معها جدالات واسعة على مر عقودٍ من الزمن لإخضاعها للمؤسّسة السياسّية، وانتقال تركيا إلى تغّيرات وتطوُّرات كبيرة، أهمها: انتقال الدولة إلى الحكم الجمهوري بدل البرلماني، بالإضافة إلى الديمقراطّية السياسّية التى تعيشها تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، سيما في الفترات التي تلت حكم الحزب في بداية سيطرته، كما أن تركيا استطاعت الحفاظ على التوازن في العلاقة ما بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، على الرغم من التباين في القوى بين الطرفين المتصارعين.

وخلافًا للمعطيات الدينّية والوجدانّية والتاريخّية للقضّية الفلسطينّية لدى الأتراك عمومًا، وحزب العدالة والتنمية خصوصًا، تقوم المقاربة التركّية لهذه القضّية على ثلاثة أسس، منها الثوابت: المبدئّية، والقانونّية، والسياسّية التي ترى [3]:

- أن هناك شعبًا مظلومًا، حيث أراضيه محتلّة، وقضيته عادلة، ويمتلك كل المقّومات القانونّية والشرعّية التي تخّوله الدفاع عن حقه، كما أن قضيته تتحّول دومًا إلى عنصري الاستغلال والتوظيف من قبل أطراف عديدة لتبقى تدور في دائرةٍ مفرغة.
- أن هناك قرارات صدرت وتصدر عن المؤسّسات الدولّية لصالح القضّية الفلسطينّية، ومع ذلك يتم تناسيها وتجاهلها، والقفز على هذه الحقوق عبر الموقع المميّز والمحصّن الذي تمنحه الدول لـ (إسرائيل)، ولجوء الأخيرة إلى القوة العسكرّية مع الفلسطينيين.

إن تحقيق الأجندة يتطلب استقرارًا إقليميًّا، وتعتبر القضّية الفلسطينّية في صلب معظم المشاكل والحروب التي جرت خلال العقود الماضية، بسبب السياسة الإسرائيلّية وما تمثّله من احتلالٍ وعدوان، وبقاء هذه القضّية معلّقة على هذه الشاكلة من

---

[1]- حسّان، سمر (2012)، **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس:جامعة النجاح الوطنيّة، ص44-45.

[2]- صالح، محسن؛ وآخرون (2010)**تركيا والقضيّة الفلسطينيّة، تقرير معلومات (17)**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص11.

[3]- أبو نحل، أسامة (2019)**مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة**، القاهرة:منصة كُتُبنا، ص168.

شأنه أن يبقي منطقة الشرق الأوسط مشتعلة، وأن هذا الأمر يعتبر قمة الصعود والتصاعد في الموقف التركي، ورسالة واضحة وجهها الرئيس أردوغان للشعب التركي الذي يميل مزاجه لدعم مواقف حكومته للقضيّة الفلسطينيّة، وتزامنت هذه المواقف السياسيّة مع الدعم الإنساني الذي تقدّمه تركيا كدولة وكمنظّمات أهليّة لسكّان قطاع غزة، وهذا ما يؤكّد أن تركيا حقّقت أهدافها التي رسمتها في جذب المنطقة إليها مع الحرص على التوازن، حيث إنها رغم هذا التصعيد لم تقطع علاقاتها بـ (إسرائيل) وإن شابها التوتّر والقطيعة المؤقّتة؛ بل استمرت في علاقاتها الاقتصاديّة والعسكريّة وإن كانت بوتيرةٍ أخف. فتركيا لم تكن ترغب بالاصطدام مع (إسرائيل)، ومع حلفاء تركيا نفسها في الغرب إلى حد القطيعة. فقد بدت حريصة على الاحتفاظ بموقعها الإقليمي المميّز الذي كان إحدى ثمار سياسة الانفتاح على كل الأطراف. إن الموقف التركي الرسمي لم يكن موقفاً سياسيًّا ثابتاً يعبّر عن رغبةٍ خالصة في التخلّص من ارتباطات أنقرة بتل أبيب، بقدر ما هو موقف براغماتي أرادت من خلاله الضغط على الاتحاد الأوروبي للقبول بعضويتها في الاتحاد الأوروبي؛ فقطاع غزة يمثّل حصان طروادة تستطيع من خلاله الضغط على الأطراف كافة لتحقيق مصالحها القوميّة. ومثل مواقفها في عامي 2008، و2012، كانت تركيا أول الدول التي طالبت بوقف العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة في عام 2014، واصفةً إياه بالعقاب الجماعي [1].

وعلى ضوء ما سبق ذكره؛ فإن التطوُّرات والتغيّرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط سيما المنطقة العربيّة مع بداية التغيّرات العربيّة في أواخر عام 2010، من تغيير أنظمة سياسيّة عربيّة، ودمقرطة أنظمة أخرى، جعل الكثير من الدول الإقليميّة سيما الدولة التركيّة تتنافس على لعب دور أكبر في المنطقة، لتقوم بتسويق نموذجها ونظامها السياسي "الإسلام السياسي" الذي يلقى قبولًا لدى الشعوب العربيّة والإسلاميّة وبعض الأنظمة العربيّة لزيادة دورها الإقليمي، بالإضافة لاستغلال العلاقات التركيّة الإسرائيليّة، ولعب دور الوسيط، والتأثير في الوقت نفسه على طرفي الصراع لتثبيت هويتها التركيّة والإسلاميّة في المنطقة، كما أن قوة الدولة التركيّة البشريّة والعسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة تجعلها تقوم بمثل هذا الدور المهم، إضافة إلى أن تركيا دولة منتمية لمنطقة الشرق الأوسط، ومجاورة لبؤرة التوتّرات داخل المنطقة، حيث يمس ذلك بأمنها القومي، ومصالحها السياسيّة والاستراتيجيّة خصوصًا ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة.

ثانيًا: تركيا والقضيّة الفلسطينيّة

جاءت السياسة التركيّة المنفتحة على العرب والمسلمين من جهة، ومن جهة أخرى نحو التحالفات الغربيّة خاصة في ظل عدم اتزان وانعدام الثقل العربي بعد التغيّرات التي اجتاحت المنطقة والمتمثّلة بالحراكات العربيّة، وما نتج عنه من ضعفٍ عربي أتاح للعديد من الدول الأملة في دورٍ جديد في المنطقة بالبزوغ، ومنهم بالتأكيد الدور التركي [2].

وعلى ضوء ما سبق ذكره؛ فإن السياسة الخارجيّة التركيّة رغم تباين أهدافها تثير التساؤلات حول اتجاهات تلك السياسة، فمن جانب تدعم القضيّة الفلسطينيّة، ومن جانبٍ آخر تربطها علاقات قويّة بـ (إسرائيل) في كافة الجوانب وأهمها الجوانب الأمنيّة والعسكريّة، وإن ظهرت بعض الخلافات السياسيّة بينهما على أثر طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما تسبّب بفتورٍ وفجوة طالت العلاقات السياسيّة والخارجيّة، لكنها لم تمس الاتفاقيات الاستراتيجيّة بينهما سيما العسكريّة. فتركيا لديها عناصر قوة كبيرة تستطيع من خلالها بناء علاقة توازن مع الجانب الفلسطيني من جانب، والحفاظ على علاقتها مع (إسرائيل)، ومن جانبٍ آخر موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي، وامتلاكها لمواردٍ بشريّة وطبيعيّة، ووجودها على ممرات مائيّة مهمّة. ومن خلال ذلك؛ تسعى للعب دور كبير في منطقة الشرق الأوسط سيما القضيّة الفلسطينيّة، وهي القضيّة المحوريّة لدى العرب والمسلمين وحتى دوليٍّ أيضًا.

---

[1] - المرجع السابق، ص169.

[2] - صلاح، مصطفى (2017/5/26)، **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم العثمانيّة الجديدة"**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ https://democraticac.de/?p=46797

تتأثّر صناعة القرار في تركيا فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني بثلاثة محدّدات رئيسيّة؛ **أولها:** الخلفيّة الإسلاميّة والحضاريّة والتاريخيّة التي تربطها بفلسطين، **وثانيهما:** الخلفيّات السياسيّة والجيوستراتيجيّة، **وثالثهما:** الخلفيّات الاقتصاديّة، حيث يشكل المحدّدان الثاني والثالث عناصر مهمّة في إدارة مصالحها، وتحديد أولوياتها في المنطقة، ومن أهم العوامل التي تحدّد الموقف التركي نجد:

1. إن القضيّة الفلسطينيّة موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته، منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.
2. إن الجذور الإسلاميّة لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنيّة قويّة إلى جانب الشعب الفلسطيني، وكانت تعتمد على التأييد القوي، والحضور الواسع للقضيّة الفلسطينيّة في ضمير الشعب التركي.
3. إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثّرة وذات حضور في الساحة الإقليميّة والدوليّة، اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري؛ بل بالاعتبارات والتجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.
4. الدور الوسيط، إذ نجحت تركيا في ذلك لا سيما خلال فترة حزب العدلة والتنمية بالمحافظة على تعاطفها مع الشعب الفلسطيني، وعلى إبقاء علاقات جيّدة مع (إسرائيل)، وعلى استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري مع الأخيرة.
5. إن انفتاح تركيا على القضيّة الفلسطينيّة لم يكن على حساب الاعتراف بوجود (إسرائيل)؛ فما تزال تركيا مرتبطة بمعاهداتٍ أمنيّة وعسكريّة معها [1].

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن الحراكات العربيّة فرضت نفسها على أغلب سياسات الدول الإقليميّة سيما تركيا، وانعكس ذلك أيضًا على الحالة الفلسطينيّة، مما أعاد حسابات سياسيّة جديدة لتلك الدول، وجعلها تعيد دورها في محاولة التأقلم والتكّيف مع هذه الحراكات، وانعكاسها على سياسات هذه الدول على الصعيدين الداخلي والإقليمي، حيث فتحت آفاق واسعة لتدخّل الدول الإقليميّة كتركيا، فنجحت في بعضها وأخفقت في أخرى، مما تسّبب لها بخسارةٍ في أرواح بعض المواطنين الأتراك في سفينة مرمرة لفك الحصار على قطاع غزة، ومن جانبٍ آخر استطاعت السياسة الخارجيّة التركيّة أن تلعب دورًا في التدخُّل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال لعب دور الوسيط بين الطرفين.

كما نرى أن مستقبل السياسيات التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، ودورها وطبيعة حجم هذه السياسة مرهونًا أيضًا بالسياسة التركيّة الإسرائيليّة، ومدى التطوُّرات الإقليميّة التي تنعكس بدورها على طبيعة تلك العلاقة الثنائيّة بين تركيا و(إسرائيل)، والعلاقة الفلسطينيّة الإسرائيليّة. ويستغل الفلسطينيون سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي العلاقات التركيّة الفلسطينيّة، من أجل دعمهم إقليميًّا ودوليًّا لما تحمله تركيا من إرثٍ تاريخي وإسلامي، ودور إقليمي كذلك يمكن أن يخدم القضيّة الفلسطينيّة أمام المحافل الدوليّة على الصعيد الرسمي، وكذلك أمام الشعوب المتأثّرة بالقضيّة الفلسطينيّة على الصعيد الشعبي غير الرسمي.

أما عن الاستثمار السياسي فقد شكّلت القضيّة الفلسطينيّة الذريعة الأساسيّة التي تتبّناها السياسة التركيّة، للتدخّل في قضايا المنطقة العربيّة في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومثّلت موضوعًا تعبويًّا استغلّه واضعو السياسة التركيّة للتغلغل في الوعي الشعبي العربي، والمزايدة على الأنظمة العربيّة، وتوظيف الدور التركي في القضيّة لاكتساب شرعيّةٍ إسلاميّةٍ، وبناء مكانة اقتصاديّة، وتأثير إقليمي ودولي [2].

وعليه، فقد عمل راسمي سياسات الدول الخارجيّة في منطقة الشرق الأوسط سيما السياسة التركيّة، على استثمار القضيّة الفلسطينيّة لتحقيق أهداف جيوسياسيّة تتعلّق بمصالح تلك الدول وسياساتها، بالإضافة إلى بناء علاقاتٍ مع (إسرائيل)

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - طه**سيّاسة أردوغان تجاه القضيّة الفلسطينيّة.. استثمار سياسي"**، مرجع سابق.

والتي لا يمكن لتلك السياسات أن يكون لها دور سياسي، دون وجود علاقة مع الكيان الإسرائيلي بسبب سيطرتها على كل الأراضي الفلسطينّية، وتحديد العلاقة مع السلطة الفلسطينّية من خلال العلاقة مع (إسرائيل).

ويوضّح مثّنى علي المهداوي أستاذ العلوم السياسّية بجامعة بغداد، أن السياسة التركّية تجاه القضّية الفلسطينّية شهدت تحوُّلًا سياسيًّا وليس استراتيجيًّا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 واصفًا التضخيم العربي الشعبي لمواقف حكومة الحزب تجاه فلسطين، بأنه نتيجة للتحوُّل الإعلامي الكبير في الخطاب التركي تجاه (إسرائيل)، وهو تحوُّلًا لا يمكن التعويل عليه كثيرًا على المستوى الاستراتيجي، وحتى على المستوى السياسي، لأنه يظل تحوُّلًا يمكن الاستفادة منه في مرحلةٍ معينة لكنه غير مضمون في المستقبل. ويعتبر المهداوي المواقف التركّية بأنها مرحلّية وقابلة للتغيير، حتى وإن أستمرَّ الحزب في السلطة؛ فالمصلحة القوميّة التركّية، والتوازنات الإقليميّة هي ما يحدد الموقف التركي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن علاقة تركيا الإيجابّية مع (إسرائيل) على حساب أي علاقة لها مع الدول العربّية ولا سّيما الفلسطينيين، ما يقّيد -باعتقاده - الدور التركي بالدور الأمريكي لحدٍّ كبير [1].

وعلي ضوء ما سبق؛ فإن الجذور الإسلامّية للسلطة في تركيا ونظامها العلماني القائم،تلعب دورًا في السياسة الخارجّية التركّية، حيث توُظّف هذه الاعتبارات حيثما يمكن استخدامها لا سّيما في العالمين العربي والإسلامي خصوصًا تجاه القضّية الفلسطينّية، فالسياسة الخارجّية التركّية تنطلق من مبدأ "تعدُّد الأدوار"، كما وتتجه إلى مبدأ "تعدُّد الأبعاد"، حيث تلعب أكثر من دور كونها دولة أورو متوسّطّية، وعضو في حلف الأطلسي (الناتو)، ولها جذور إسلامّية؛ فإقامة علاقات جّيدة مع الجميع نابعٌ من سياسة تركيا الخارجّية وراسمي تلك السياسة وعلى رأسهم وزير الخارجّية السابق أحمد داود أوغلو، صاحب هذا المشروع التركي "تصفير مشاكل".

وتعتبر تركيا أن القضّية الفلسطينّية البّوابة المركزّية للوصول إلى وجدان الشعوب العربّية والإسلامّية، واكتسبت هذه المواقف لا سّيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صفة الثبات أحيانًا، والمرونة في التعامل أحيانًا أخرى ضد السياسات الإسرائيلّية الظالمة تجاه الفلسطينيين سيما القضّية المحورّية التي تهم العرب والمسلمين وهي قضّية القدس، حيث تباينت هذه المواقف بين التنديد والتهديد ، مما عرّض العلاقات التركّية الأمريكّية للوهن من جانب، والعلاقات التركّية الإسرائيلّية للاهتزاز من جانبٍ آخر، وبقيت هذه العلاقات تتسم بالتذبذب بين تلك الأطراف بسبب السياسات الأمريكّية والإسرائيلّية.

كما تعُدّ القضّية الفلسطينّية موضوعًا آخرًا من الموضوعات المهّمة بالنسبة لتركيا في سياساتها تجاه الشرق الأوسط، فقد قام عبد الله جول عندما كان وزيرٌ للخارجّية بزيارة الأراضي الفلسطينّية، وأعدّت تركيا برنامجها للمساعدة الاقتصادّية تحت إدارة وتنسيق وزير التعليم الوطني التركي السابق وهبي دينشرلر، وفتحت مكتبًا من مكاتب وكالة العون الخارجي (TIKA) في رام الله لتنسيق وتوزيع المساعدات التركّية، وكان هذا القرار يهدف إلى تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظروفٍ بالغة الصعوبة والسوء، بغض النظر عن فكرة المصلحة السياسّية [2].

إن أحمد داود أوغلو وزير الخارجّية التركي -وقتذاك -وكبير مستشاري رئيس الوزراء السابق رجب طّيب أردوغان، لعب دورًا حاسمًا في إعادة صياغة السياسة الخارجّية التركّية منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002.ووفقًا لرؤيته، ونظرًا لموقع تركيا الجغرافي وأصولها التاريخّية، فإن "تركياتُعتبر دولة مركزّية بهوّياتٍ إقليميّة متعدّدة، لا يمكن اختزالها في فئة واحدة موحدة". وقد لخّص أوغلو السياسة الخارجّية التركّية الجديدة تجاه الشرق الأوسط على النحو التالي[3]:

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - أوغلو، أحمد داود (2011)،**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط2، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 625.

[3]- Davutoglu (A.) (Jan. 2008), 'Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, Vol.10, No. 1, p.77-96.

1. إن تركيا ستلعب دورًا محوريًّا في المنطقة، من خلال السعي وراء سياسة "تصفير المشاكل" تجاه جيرانها، بإقامة أمن مشترك في مجمل المنطقة، من خلال خلق الترابط الاقتصادي، ولعب دور الوسيط لحل المشاكل الإقليميّة، مع الالتزام بالتعدديّة والتعايش الثقافي.
2. عرّف أوغلو تركيا بأنها: دولة "شرق أوسطيّة، وبلقانيّة، وقوقازيّة، وتتبع لآسيا الوسطى، وبحر قزوين، والبحر المتوسّط، والبحر الأسود في نفس الوقت". ويتصوَّر أن تركيا من خلال متابعة هذه السياسة الخارجيّة الجديدة، ستكون "فاعلًا دوليًّا" بحلول عام 2023، وهي الذكرى المئويّة لتأسيس الجمهوريّة التركيّة.

وبالتالي: تعتقد تركيا بإمكانيّة حل القضيّة الفلسطينيّة من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي، غير أن خطة السلام هذه تتطلّب معالجة خمس مشكلات كبرى [1]:

- مسألة مستقبل القدس التي تُعدّ ذات تأثير على جوانب المشكلة الأخرى.
- مسألة ظهور دولة فلسطينيّة متماسكة، أي قابلة للعيش بقسميها: قطاع غزة والضفة الغربيّة.
- المشكلة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء في عامي 1948 و1967.
- مشكلة استخدام الموارد الاقتصاديّة.
- مشكلة المستوطنين اليهود.

وعلى ضوء ما سبق، ترى تركيا من الضروري تدخُّلها في القضيّة الفلسطينيّة لأنها البّوابة الرئيسيّة لزعامة العالمين العربي والإسلامي كما ذكرنا سابقًا، مستثمرة بذلك إرثها التاريخي والإسلامي في ذلك، بالإضافة لوجود علاقات استراتيجيّة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكيّة المؤثّر الأكبر على (إسرائيل)،والتي تتمتّع معها باتفاقيات ومعاهدات عسكريّة واقتصاديّة، ممّا يساعدها على لعب دور أكبر في القضيّة الفلسطينيّة، على الرغم من تلك العلاقات الاستراتيجيّة التي تربط تركيا بكل من الولايات المتحدة و(إسرائيل)، كما ترى تركيا من خلال ذلك كله أنه لا بدَّ من إقامة دولة فلسطينيّة وفق القانون الدولي، وتماشيًا مع اتفاقيات السلام العربيّة الإسرائيليّة، كما أن تركيا تلعب دورًا في السياسة الداخليّة الفلسطينيّة، من خلال التدخُّل في عملية المصالحة الفلسطينيّة بين طرفي الانقسام، ودون استقرار فلسطيني داخلي لا يمكن التوصّل لحل نهائي مع (إسرائيل)، على الرغم من التدخّلات الخارجيّة في التوصّل لحل القضيّة الفلسطينيّة.

ثالثًا: العوامل والحدود المتحكّمة في المواقف التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة والقوى الداخليّة المؤثّرة في رسم السياسة التركيّة

أ. العوامل المتحكّمة في المواقف التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة

ثمة عوامل عدة تتحكّم في المواقف التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة منها [2]:

- أن إيلاء العمق التاريخي والحضاري موقعًا مهمًّا في سياسة تركيا الجديدة، كان يعني التفاعل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع القضيّة الفلسطينيّة بالتحديد، ذلك بأن هذه القضيّة ليست حالة معزولة عن بيئتها العربيّة والإسلاميّة.
- أن الجذور الإسلاميّة لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنيّة قويّة إلى جانب الشعب الفلسطيني، وصلت إلى حدود قصوى عرّضت وضع الحكومة التركيّة لضغوطٍ شديدة من الخارج من دون أن تنحني أمامها، وكانت تركيا تعتمد في ذلك على التأييد القوي، والحضور الواسع للقضيّة الفلسطينيّة في أوساط الشعب التركي.
- سعت تركيا لتكون دولة مؤثّرة وذات حضورٍ إقليمي ودولي، فاتخذت آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري؛ بل أخذت في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

---

[1]- أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص626.

[2]- نور الدين، محمد (2010)،**مرتكزات السياسة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة**"مجلة الدراسات الفلسطينيّة، مجلد 21، عدد 82، بيروت، ص25-26.

- كان أهم شروط نجاح الوساطة التركّية بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، أن يتم إشراك القوى الفلسطينّية الفاعلة كلها بما فيها حركة المقاومة الإسلامّية (حماس).

ب. الحدود المتحكّمة في المواقف التركية تجاه القضّية الفلسطينّية

فيما يخص حدود الدور التركي على الصعيد الفلسطيني، فتتمثّل في [1]:

- أن التحرّك التركي في قطاع غزة تحديدًا لا يمكنه أن يتجاوز العوامل الجغرافّية، والدور المصري. وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان أحمد داود أوغلو: إن الدور التركي يمكنه أن يكون مساعدًا أو مكّملًا، لكنه لن يحل محل الدور المصري.
- أن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جّيدة مع العرب جميعهم، وفي أن تكون على مسافةٍ واحدة من الجميع، لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لقطاع غزة أو لحركة حماس؛ فهي تحافظ على موقفها المبدئي، ومساعداتها الإنسانّية، ووقفاتها الإعلامّية، لكنها لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسّبب إحراجًا لدول الاعتدال التي تحرص تركيا على أن تكون علاقتها معها ممتازة، لا سّيما السعودّية ومصر ودول الخليج.
- أن نظرة تركيا إلى الوحدة الوطنّية الفلسطينّية باعتبارها شرطًا للسلام في المنطقة، لا تجعلها تذهب في علاقاتها بحركة حماس إلى درجة الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عّباس.
- أن تركيا تفتقد في أي دورٍ وسيط للأوراق الضاغطة القوّية التي تمكّنها من إنجاح أي وساطة، سواء أكانت بين (إسرائيل) وسوريا، أو بين (إسرائيل) والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاق يتم التوصّل إليه.
- من الممكن أن تتعّرض تركيا -وهذا ما حدث وما قد يحدث -لضغوطٍ من الغرب و(إسرائيل)، من أجل التخلّي عن سياسة الانحياز لحركة حماس خاصة، وللقضّية الفلسطينّية عامة.
- أن تحرّك تركيا في المنطقة في شأن القضّية الفلسطينّية، يبقى في جميع الأحوال محكومًا بسقف قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التي تعترف بوجود (إسرائيل) وبتوفّر وسائل الحماية لها ضمن حدود عام 1967.

وعلى الرغم من المبادئ الإسلامّية المعتدلة التي يميل إليها حزب العدالة والتنمية، ورغم تعاطفه مع الجانب الفلسطيني، لكنه بقي على قناعةٍ راسخة بأهمية الحفاظ على سياسات تبتعد عن التصادم مع (إسرائيل)؛ بل تميل في واقعها للتقارب، ورغم تعرُّض هذه العلاقات إلى الفتور في بعض الأحيان، إلّا أنها بقيت قائمة ونشطة على كافة الصعد [2].

وعلى ضوء ماذكر آنفًا؛ فإن المواقف التركّية في التوصّل لحل للقضّية الفلسطينّية لا يتجاوز قرارات الأمم المتحدة، ولا يخرج عن نطاق المنظومة الدولّية، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقّيات استراتيجّية تحكم العلاقة بين تركيا و(إسرائيل) لا تخرج عنها.ووفقًا للمتطلبات الدولّية لا يمكن لتركيا الانفراد بالسياسات الأحادية تجاه القضّية الفلسطينّية مهما امتلكت من أوراق ضغط على (إسرائيل)، حيث لا ترغب تركيا أن تذهب أبعد من ذلك لزعزعة واهتزاز العلاقات التركّية الإسرائيلّية؛ وبالتالي: سيؤثّر ذلك على العلاقات التركّية الأمريكّية، على اعتبار الولايات المتحدة الداعم الرئيسي لـ (إسرائيل)، وللسياسات الداخلّية والخارجّية في الشرق الأوسط سيما تجاه القضّية الفلسطينّية.

ولقد أثار الدور التركي في القضّية الفلسطينّية الكثير من التكهنات والتساؤلات، خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامّية على الحكم، فثمة قائل: بأن الدور التركي المساند للقضّية الفلسطينّية، ينبع من توّجه قيادات الحزب التي تتولّى الحكم على أساس خلفيتهم الإسلامّية والتي لا بدَّ أن تنحاز للجانب الفلسطيني،وهو ما يوفّر من جانبٍ آخر شعبّية وأرضّية للحكومة التركّية داخليًا وخارجيًا. وثمة رأي آخر يقول: بأن السياسة الدولّية لا تعرف الأيديولوجّيات ولكنها تعرف المصالح، وأن السياسة الخارجّية التركّية تعّبر عن مصالح تركيا العليا، وأن كل خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه

[1]- المرجع السابق، ص29-30.

[2]- مشابقة، عاهد (2013)،**العلاقات التركيّة الإسرائيليّة وانعكاسها على الواقع العربي"**، مجلة المنارة، معهد بيت الحكمة، مجلد 19، عدد 4، عّمان: جامعة آل البيت، ص139.

حتى وإن بدا عكس ذلك. فالدور المتصاعد والنفوذ المتنامي، هو حقيقة مصلحة تركّية بهدف احتلال مساحة نفوذ على حساب أطراف أخرى بدت منكمشة، أو في مواجهة قوى أخرى تمددت، وأن القضّية الفلسطينّية هي المجال الأكبر والأول لاحتلال تلك المكانة. وثمة رأي ثالث يقول: بأن الدور التركي في المنطقة وفي إطاره القضّية الفلسطينّية، جاء طبيعّيا في إطار الرغبة الأمريكّية في تقديم صورة للدولة الديمقراطّية الإسلامّية التي يمكن أن يتولى الإسلاميون فيها الحكم في ظل دستور علماني، وعدم صدام مع المصالح الأمريكّية في المنطقة [1].

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن ارتباط القضّية الفلسطينّية بتركيا لم يكن حديثاً اليوم؛ بل منذ زمنٍ بعيد حتى قبل قيام الجمهورّية التركّية في عشرينيات القرن الماضي، ولكن السياسة الخارجّية التركّية تجاه القضّية الفلسطينّيةظلّت ثابتة لكن بحذر، بسبب ارتباط تركي إسرائيلي أيضًا، حيث لا يمكن لأي سياسة خارجّية لأي دولة الارتباط بالقضّية الفلسطينّية، دون وجود أي علاقات وارتباطات مع (إسرائيل)، وموافقة أمريكّية لاستمرار تلك السياسة تجاه القضّية الفلسطينّية بالتوازي مع العلاقات مع (إسرائيل).

ج. القوى الداخلّية المؤثّرة في رسم السياسة التركّية

هنالك عدد من المحّددات تؤثّر على الدور التركي الخارجي،خاصة فيما يتعلّق بدوره في الشرق الأوسط وعلى رأسها القضّية الفلسطينّية، مثل [2]:

- الشعب التركي بتوّجهاته المختلفة من مؤيدي ومعارضي حزب العدالة والتنمية تجاه القضّية الفلسطينّية.
- القوى العلمانية في تركيا، وهي بداخلها إّما قوى متشّددة كحزب الشعب، أو قوى علمانّية غير متشددة، لكنها تريد استمرار الوجه العلماني لتركيا.
- المؤّسسة العسكرّيةوالتي تمثّل حامي الدستور وعلمانّية الدولة، والمدافع الرئيس عن علاقات تركيا بـ (إسرائيل) والمرتبط معها باتفاقياتٍ عسكرّيةٍ وأمنّيةٍ واستخبارّية.

رابعًا: موقف حزب العدالة والتنمية من القضّية الفلسطينّية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركّية بين كل من (إسرائيل) والفلسطينيين، وإن كان هناك نوع أكبر من التعاطف مع القضّية الفلسطينّية، وتزايدت الزيارات التركّية الرسمّية للأراضي الفلسطينّية، ووجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة شد كبيرة باتجاهين معاكسين؛ فقاعدته الانتخابّية تميل بشكلٍ كبير وقوي إلى دعم القضايا العربّية والإسلامّية وخصوصًا القضّية الفلسطينّية، وإلى معاداة (إسرائيل)، بينما يرى الحزب أن هناك عوامل تفرض عليه استمرار علاقته بـ (إسرائيل)، مثل: النفوذ القوي للمؤّسسة العسكرّية التركّية، ورغبة حزب في علاقات متميّزة مع أوروبا، ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي، وعدم المجازفة مع الولايات المتحدة [3].

لقد جعلت تركيا علاقاتها مع (إسرائيل) تعتمد كليًّا على الخطوات التي سوف تتعامل بها مع القضّية الفلسطينّية. وبعبارةٍ أخرى، فإن الدعم التركي لفلسطين،والإجراءات التي تتوقّعها من (إسرائيل) تجاه حلّ القضية الفلسطينية، ارتقت إلى مكانة الحكم الأساسي في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. والأهم من ذلك؛ فمنذ كان دور الوساطة المتصل قويًّا والذي اُستمد من حياد تركيا المؤّيدة للفلسطينيين، والمناهضة للموقف الإسرائيلي فقد أزال ذلك مكاسب جهود الوساطة قبل عام 2009 [4].

على ضوء ما سبق؛ فإن السياسة الخارجّية التركّية تجاه القضّية الفلسطينّية حاضرة في الماضي حتى منذ احتلال فلسطين، على الرغم من العلاقات الاستراتيجّية التي تربطها بـ (إسرائيل) واعترافها بها منذ تأسيسها، وعلاقة التوازن هذه لا بدَّ

---

[1]- الباسل، رجب (2011/9/8)**دوّر تركيا في القضيّة الفلسطينيّة"**، وكالة سما الإخبارية؛ https://samanews.ps/ar/post/104814/

[2]- المرجع السابق.

[3]- لخضر، حبيطة (2012)**السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة 2002-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، ص158.

[4]- Ertosun (Erkan) (September 2016), "Turkey and the Palestinian Question: The Shift of Roles in Foreign Policy", Digest of Middle East Studies, Vol. 26, No. 1, p.13.

منها للحفاظ على الدور الخارجي الذي تقوم به تركيا، وللحفاظ على مصالحها القوميّة؛ فتركيا تعتبر من الدول النادرة؛ بل من الممكن أن تكون الوحيدة التي تحتفظ بعلاقة جيّدة مع طرفي الصراع في القضيّة الفلسطينيّة، سيما في ظل الحراكات العربيّة التي أرهقت الأنظمة العربيّة وشعوبها، فما زالت تركيا تحتفظ بقوتها السياسيّة والإقليميّة، على الرغم مما تعرضّت -وما زالت تتعرّض له -من قبل انعكاسات هذه التطوُّرات العربيّة سيما الأزمة السوريّة الأكثر أهمية بحكم الجغرافيا التي تربطهما معًا. ربما هذا من العوامل التي ساهمت في بقاء دورها الفعّال في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى العامل الديني والتاريخي الذي تتمتّع به تركيا من إرثٍ قامت باستلامه من السلطنة العثمانيّة.

وفيما يخص الموقف التركي من المصالحة الفلسطينيّة، اعتقدت تركيا أن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسيّة، وهذا مرتبط بوقف (إسرائيل) عدوانها، ثمَّ بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس وحماس، وتعمل تركيا في هذا الاتجاه بالوقوف على مسافةٍ واحدة بين الطرفين. وقد التزمت تركيا منذ البداية بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين، من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني. وقد عملت الدبلوماسيّة التركيّة على أكثر من ملفٍّ فلسطيني داخلي، فقدّمت جهدًا هامًّا في إطار المصالحة الفلسطينيّة. وشكّل الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحريّة التركي في 31 آيار (مايو) 2010، محطّة تحوُّل مهم للدور التركي في القضيّة الفلسطينيّة، حيث وجدت تركيا لنفسها قبولًا من أن تكون وسيطًا في المصالحة الفلسطينيّة بين حركتي فتح وحماس [1].

والجدير ذكره، أن الانقسام السياسي الفلسطيني أثّر على فكر وثقافة الشباب الفلسطيني بشكلٍ كبير، حيث أصبح هناك انتشار كبير لأفكارٍ وانتماءاتٍ للأحزاب والحركات الأيديولوجيّة أكثر من الانتماء للوطن والقضيّة الفلسطينيّة، سيما بوجود حركات وأحزاب ذات طابع أيديولوجي إقليمي؛ كحركات العمل الديني التي أثّرت على الحياة اليوميّة للمواطن بسبب الخلافات الإقليميّة في التنقُّل والسفر والعمل، كما أدّى انتشار الفكر الحزبي إلى انتكاسة ثقافيّة كبيرة، ونقص كبير للمعلومات عن القضيّة الفلسطينيّة لدى الشباب، بالإضافة إلى انتشار الأفكار السطحيّة، وعدم إلمام مجموعة كبيرة من المجتمع بالقضيّة الفلسطينيّة. لهذا؛ لم يكن هناك حركة نضاليّة لمقاومة المحتل في التاريخ الحديث والمعاصر في منطقة الشرق الأوسط سيما المنطقة العربيّة، حاربت وناضلت دون مؤازرة من دول الجوار أو غيرها، حيث الترابط العرقي والجغرافي والديني بين الدول العربيّة والإسلاميّة، ولكن الحال يختلف بالنسبة للقضيّة الفلسطينيّة، وذلك بسبب تقسيم هذه القضيّة بين الدول العربيّة، وليس هناك جسم فلسطيني موحّد يدافع عن حقوق الشعب، حتى منظّمة التحرير الفلسطينيّة أُنشئت من قبل جامعة الدول العربيّة، إلّا أنه مع مرور الوقت اتضح أن تقاسم أعباء القضيّة الفلسطينيّة بين الدول العربيّة أساء للقضيّة، وصعّب الحل النهائي وذلك بسبب الخلافات العربيّة، وبهذا أثرت تلك الخلافات على الوصول لحلٍّ مقبول للقضيّة الفلسطينيّة [2].

وعلى ضوء ما سبق ذكره؛ فإن الانقسام السياسي الفلسطيني أثّر بشكلٍ مباشر في القضيّة الفلسطينيّة، لكنه لم يكن السبب الوحيد في هذا التأثير؛ بل إن المواقف العربيّة منذ تأسيس منظمة التحرير، وهي تحاول أن تحقق أجندتها ومصالحها السياسيّة على حساب القضيّة الفلسطينيّة، سيما في ظل المتغيّرات التي شهدتها المنطقة العربيّة منذ أواخر عام 2010، والحراكات العربيّة المطالبة بتغيير الأنظمة العربيّة من قبل شعوبها، ورفضها للسياسات المتبعة في بلدانها، وبالتالي:أثّر ذلك سلبًا على القضيّة الفلسطينيّة.

وعليه، استطاعت السياسة الخارجيّة التركيّة سيما في عهد حزب العدالة والتنمية، أن توجّه بوصلتها الرسميّة وغير الرسميّة تجاه أعقد قضية على مرِّ التاريخ وهي القضيّة الفلسطينيّة، وخصوصًا في فترة التطوُّرات العربيّة التي اندلعت منذ أواخر عام 2010، حيث نجحت في تعزيز البعدين العربي والإسلامي، والتاريخي أيضًا من هذه البوصلة، على الرغم من الثوابت التي تربط تركيا مع (إسرائيل) والغرب سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتحوُّلات التي شهدتها السياسة

[1] - المرجع السابق، ص164-165.

[2] - خلف الله، بهاء الدين (2018)، **"إشكاليّة الانقسام السياسي وأثره على القضيّة الفلسطينيّة"**، مجلة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، ع 3، غزة، ص8-9.

الخارجيّة التركيّة في هذا العهد تجاه القضايا العربيّة والإسلاميّة، سيما القضيّة الفلسطينيّة التي تعتبر قياسًا بالسياسات السابقة لتركيا تطوُّرا سياسيًّا، وإنجاز لم يسبق أن شهدته السياسة الخارجيّة التركيّة، وكذلك موقف تركيا من الاعتداءات الإسرائيليّة المستمرة على الفلسطينيين، والخطاب الحاد الذي وجّهه الرئيس أردوغان لساسة (إسرائيل) الذي اتسم بالحدّية والندّية أيضًا، حيث لم يشهد لدولة عربيّة أو إسلاميّة أن حذت حذو تركيا، كما ساهمت تركيا في تخفيف المعاناة من خلال الدعم الاقتصادي أيضًا للفلسطينيين.

وعلى الرغم من فترة التوافق والتقارب التي مرت بها العلاقات التركيّة الإسرائيليّة، إلّا أن هذه العلاقات مرّت بفترة مد وجزر، حيث كانت القضيّة الفلسطينيّة هي العامل الرئيسي في التقارب بين العرب وتركيا التي وجّهت أنظار العالم إلى حق الفلسطينيين. ولقد شهدت العلاقات الاستراتيجيّة بين تركيا و(إسرائيل) تطوُّرات متعاقبة في فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة، وخاصة خلال فترة تولّي حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، حيث مرّت العلاقات بمنعطفاتٍ خطيرة كانت كفيلة بأن تؤدّي إلى قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين، بعد عقودٍ طويلة من التوافق والتعاون القائم على المصالح المتبادلة، انعكس من خلال علاقاتٍ قويّةٍ ومتميّزةٍ في مختلف المجالات الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والسياحيّة. لقد بدأت العلاقات بين تركيا وإسرائيل في التراجع قبل الهجوم على سفينة المساعدات التركيّة (مرمرة) المتّجهة إلى قطاع غزة في 31 آيار (مايو) 2010 بوقتٍ ليس بالقصير، وذلك مع انتخاب أردوغان عام 2003 رئيسًا للحكومة التركيّة، حيث اتخذ قرارات ومواقف جريئة وتأديبيّة بحق (إسرائيل) وقادتها منذ وصوله إلى سدة الحكم [1]. فقد اتضح في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، أن هنالك أزمة بين تركيا و(إسرائيل) تلوح في الأفق، عندما أعلنت تركيا وسوريا أنهما سترسلان المساعدات الإنسانيّة لقطاع غزة، والضغط على (إسرائيل) لرفع الحصار عن القطاع [2].

أسهم اندلاع الحِراكات العربيّة في إحداث تغييرات جذريّة للخريطة الجيوسياسيّة في منطقة الشرق الأوسط، وأسفرت تلك الحِراكات عن صعود قوى إقليميّة في مقابل تراجع قوى إقليميّة أخرى، ويبدو أن تأثير هذه الحِراكات كان له انعكاسات واضحة ومباشرة على العلاقات التركيّة الدوليّة عمومًا والعلاقات التركيّة العربيّة على وجه الخصوص [3].

وعليه؛ فإن سياسة تركيا الخارجيّة تقوم على أساسها يُعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي التي أرسى قواعدها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو، وكذلك سياسة متعدّدة الأبعاد والدوائر والتي فرضت الجغرافيا على تركيا لعب دور مهم في الشرق الأوسط سيما القضيّة الفلسطينيّة، وأنها لم تربط علاقاتها بالدول المجاورة فحسب؛ بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث التاريخ والثقافة والجيوبوليتيك، كما سعت السياسة الخارجيّة التركيّة إلى اتباع نهج يسعى للحفاظ على علاقة التعاون مع الولايات المتحدة، والتي بالتالي تنعكس على علاقاتها بالقضيّة الفلسطينيّة، وبقيت على مسافةٍ قريبة من طرفي الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك، إلّا أن مسار العلاقة التركيّة الإسرائيليّة تعرّض للتصدّع على أثر ممارسات (إسرائيل) تجاه الفلسطينيين.

الخلاصة: سعت هذه الدراسة، إلى تحقيق الفرضيّة التي مفادها أن غياب الدور العربي عن الاهتمام في القضيّة المحوريّة الأولى عربيٌّ وإسلاميًّا، وهي القضيّة الفلسطينيّة ساهم كثيرًا في تعزيز الدور التركي؛ بل وأحيانًا التفرّد في فرض سياساتها الخارجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، سواء كان على الصعيد الدولي في غياب الدور العربي، أو على الصعيد المحلي في لعب دورٍ في إنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، كما أن السياسة الخارجيّة التركيّة شهدت تحوُّلًا في علاقاتها مع (إسرائيل)، من خلال القضيّة الفلسطينيّة التي اتسمت بالمد والجزر، من خلال التباين في المواقف التركيّة والإسرائيليّة معًا.

---

[1]- خضيرات، عمر (2016)، **"العواملالمؤثّرة في توجهات السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه المنطقة العربيّة 2002-2012"**، مجلة المنارة، مجلد 22، عدد 4/ب، إربد:كلية إربد الجامعيّة، ص521.

[2]- Eligur, op. cit, p. 433.

[3]- خضيرات**للعوامل المؤثّرة في توجهات السياسة الخارجيّة التركيّة"**، ص522.

وبّينت الدراسة، أن المصالح السياسّية والاقتصادّية لتركيا كانت تلعب دورًا كبيرًا في لعب دور في صنع القرار في السياسة الخارجّية التركّية، ودور المؤّسسة السياسّية في صنع القرار بعد تحييد دور المؤّسسة العسكرّية خلال سنوات عدّة مرت بها تركيا، من أجل الوصول إلى هذا الإنجاز السياسي، كما كان للعامل الاقتصادي التركي العربي دورٌ كبير في لعب السياسة الخارجّية التركّية العربّية، كما مرت العلاقات التركّية الإسرائيلّية بمنعطفاتٍ وتحوُّلات كانت كفيلة بقطع العلاقات بين البلدين، سيما بعد الاعتداء على سفينة كسر الحصار التي توّجهت إلى قطاع غزة والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين الأتراك.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

توصّلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج المهّمة، وهي:

1. حدوث تحوُّل حاد في السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه (إسرائيل) في ظل الحراكات العربيّة لمساندة القضيّة الفلسطينيّة، اتسمت بالثبات والدعم الاقتصادي السياسي على الصعيدين الرسمي والشعبي كان لصالح الفلسطينيين، ممّا أدّى إلى تعرّض العلاقات التركيّة الإسرائيليّة للاهتزاز.
2. حققّت تركيا أهدافها السياسيّة الخارجيّة تجاه الفلسطينيين، من خلال جذب منطقة الشرق الأوسط لها، رغم أنه لم يكتب لها النجاح في أغلب سياساتها تجاه القضيّة الفلسطينيّة، مع الاحتفاظ على حالة التوازن بعلاقاتها مع (إسرائيل).
3. غياب القضيّة الفلسطينيّة عن أجندة الكثير من الدول العربيّة والإسلاميّة في ظل الحراكات العربيّة، زاد من اهتمام السياسة الخارجيّة التركيّة في لعب دور أكبر في القضيّة الفلسطينيّة من أجل ترسيخ حضورها، ونجحت في إدارة الأزمات حتى دون أن تكون لاعبٌ رئيسيًّا في حل الصراع العربي الإسرائيلي.
4. توّع نفوذ السياسة الخارجيّة التركيّة إقليميًّا ودوليًّا، ساهم في استغلال نفوذها السياسي والاستراتيجي، بالإضافة لعلاقاتها الاستراتيجيّة مع (إسرائيل) للعب دور مهم بشأن القضيّة الفلسطينيّة، ودعمها سياسيًّا واقتصاديًّا.
5. إبقاء حالة التوازن في السياسية التركيّة الإسرائيليّة قائمة على الرغم من الدعم السياسي والاقتصادي الكبير للقضيّة الفلسطينيّة، كما سعت تركيا إلى استغلال هذه القضية كرافعة سياسيّة في الشرق الأوسط، من أجل تعزيز دورها الإقليمي.

ثانيًا: التوصيات

وتوصي الدراسة بالتالي:

1. ضرورة اتخاذ موقف وطني موحّد من قبل القيادة الفلسطينيّة، لاستثمار الدعم السياسي والاقتصادي التركي للقضيّة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة.
2. العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، للمساهمة في بلورة استراتيجيّة موحّدة لمواجهة (إسرائيل) دوليًّا، وتعزيز الدور التركي للقضيّة الفلسطينيّة.
3. العمل على التوافق بين الباحثين والأكاديميين وصنّاع القرار الفلسطينيين والأتراك، لكسب خبرات أكثر من قبل صناعة القرار السياسي التركي.
4. المطالبة من تركيا استغلال دورها وموقعها الإقليمي والاستراتيجي، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، بالضغط على (إسرائيل) للوصول لحل نهائي ومنصف لصالح القضيّة الفلسطينيّة.
5. العمل على تحسين العلاقات الخارجيّة المصريّة التركيّة، بغض النظر عن طبيعة الحكم في مصر، للمساهمة في الوصول لحل القضيّة الفلسطينيّة.

مراجع الدراسة

أولًا: المراجع العربيّة

- الزعتري، أحمد (2017)، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن؛ وآخرون (2010)**تركيا والقضيّة الفلسطينيّة، تقرير معلومات (17)**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- أبو نحل، أسامة (2019)، **مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة**، القاهرة: منصة كُتُبنا.

ثانيًا: الرسائل العلميّة غير المنشورة

- بوشبية، فكرون؛ الأمين، مبدوعة (2018)، **مكانة القضيّة الفلسطينيّة في السياسة الخارجيّة التركيّة 2003-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجلفة.

- حسّان، سمر (2012)، **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنيّة.

- لخضر، حبيطة (2012)، **السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة 2002-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر.

ثالثًا: الدوريات

- الخزاعلة، أحمد (2018)، **"أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجيّة التركيّة 2002-2015"** مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مجلد 45، عدد 4، عمّان: الجامعة الهاشميّة.

- خضيرات، عمر (2016)، **"العوامل المؤثّرة في توجهات السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه المنطقة العربيّة 2002-2012"**، مجلة المنارة، مجلد 22، عدد 4/ب، إربد: كلية إربد الجامعيّة.

- خلف الله، بهاء الدين (2018)، **"إشكالية الانقسام السياسي وأثرها على القضيّة الفلسطينيّة"**، مجلة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، ع 3، غزة.

- نور الدين، محمد (2010)، **"مرتكزات السياسة التركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة"** مجلة الدراسات الفلسطينيّة، مجلد 21، عدد 82، بيروت.

- Davutoglu (A.) (Jan. 2008), 'Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, Vol.10, No. 1.

- Eligur (Banu) (May 2012), "Crisis in Turkish–Israeli Relations (December 2008–June 2011): From Partnership to Enmity", Middle Eastern Studies, Vol. 48, No. 3.

- Ertosun (Erkan) (September 2016), "Turkey and the Palestinian Question: The Shift of Roles in Foreign Policy", Digest of Middle East Studies, Vol. 26, No. 1.

رابعًا: المواقع الإلكترونيّة

- الباسل، رجب (2011/9/8)، **"دور تركيا في القضيّة الفلسطينيّة"** وكالة سما الإخباريّة؛ https://samanews.ps/ar/post/104814

- صلاح، مصطفى (2017/5/26)، **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط "في ظل مفهوم العثمانية الجديدة"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، برلين؛ https://democraticac.de/?p=46797

- طه، همام (2016/12/20)، **"سياسة أردوغان تجاه القضيّة الفلسطينيّة.. استثمار سياسي"**، موقع العرب الإخباري؛ https://alarab.news/سياسة-أردوغان-تجاه-القضية-الفلسطينية-استثمار-سياسي

- عبد العزيز، أسماء (2017)، **"العلاقات التركية الإسرائيلية وثورات الربيع العربي 2002-2015"**، المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ https://democraticac.de/?p=34162

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أ.د أسامة محمد أبو نحل ، د.بهاء الدين عبد ربه خلف الله ، (2025) **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات العربية (2011-2019)** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 17(01)/ 2025، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 1- 16).